برسم من يحزنه الأمر

مهجرو القنيطرة يصنعون من بطانيات الإغاثة ألبسة لأطفالهم

القنيطرة - الوطن

في ظل الظروف الراهنة وضعف القوة الشرائية وبسبب الغلاء الفاحش لأسعار المواد الحياتية عند كثير من العوائل السورية وخاصة المهجرين منهم ولأن الحاجة كما يقولون «أم الاختراع» فقد لجأ كثير من العوائل المهجرة والمتضررة في محافظة القنيطرة إلى بدائل كثيرة لتأمين احتياجاتهم المعيشية، ومنها تفصيل معاطف وبيجامات للأطفال من البطانيات التي توزع عليهم من الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية.

وللوهلة الأولى تبدو الأمور طبيعية في ظل المعاناة التي أصبحت شبه يومية في تأمين ما يسد به رب الأسرة رمق عائلته الفقيرة والمهجرة، وخاصة إذا ما علمنا أن العوائل وبعد حالة الأمن والاستقرار في محافظة القنيطرة قد عادت إلى طبيعتها، بل يمكن القول إننا نلاحظ زيادة بأعداد تلك الأسر المقيمة على أرض المحافظة، ورغم قيام الهلال الأحمر بتوزيع الألبسة على المهجرين، إضافة إلى الجمعية الشركسية وهما الجهتان الوحيدتان الناشطتان على أرض المحافظة إلا أن ذلك لا يفي بالغرض لتلك العوائل والحاجة ملحة إلى زيادة أعداد الجمعيات الخيرية الناشطة بالقنيطرة، مع تأكيد عظمة الشعب السوري وقدرته على التكيف مع الواقع وفي ظل الإمكانات المتاحة.

تقول السيدة أم محمد إن البطانيات الموزعة من الهلال ساهمت في شعور أبنائها بالدفء في فصل الشتاء، إضافة إلى ذلك فقد صنعت لأطفالها بيجامات ومعاطف من تلك البطانيات رغم أن الجودة غير كافية، ولكن المهم وكما تقول «شو يلي رماك على المر» وتؤكد أن سعر البيجاما في محلات الباعة تتراوح بين ٣٥٠٠ – ٥٠٠٠ ل.س مقاس الأطفال على حين إن تكلفة خياطة البطانية نحو ٥٠٠ ليرة فقط والبطانية الواحدة تصنع ثلاث بيجامات للأطفال، أما أم يزن فتؤكد أن خياطة البيجامات من البطانيات أصبحت دارجة وبشكل ملحوظ حتى في الأماكن التي لا يوجد فيها مهجرون وهناك أكثر من خياطة بدأت بإدخال أشكال وألوان وقطع إضافية إلى البيجامات وبحيث تعطي جمالية أكثر، والمثير للدهشة أن بعض الشباب والرجال أقبلوا على ارتداء تلك البيجامات وخاصة في تجمعات النازحين بريف دمشق والتفصيل حسب الطلب حيث باتت تضاهي المحلات وتكلفة البيجاما نحو ٢٠٠٠– ٢٥٠٠ وتعادل ربع سعر البيجاما الرجالية من المحلات التجارية.

أما أبو هادي فيؤكد أن البطانيات كانت حلا مناسبا للمهجرين لتأمين أطفالهم من البرد ومن شراء ألبسة جديدة واليوم تبدو تلك الألبسة المصنوعة من البطانيات دارجة في كثير من الأماكن، ويشير مازحا أن مصممي الأزياء قد يسرقون تلك الفكرة من المهجرين ويصممون ألبسة للمشاهير!؟

والحقيقة أن جولة على محلات ألبسة الأطفال جعلتنا نقف عاجزين أمام الأسعار، فقبل الأزمة ألبسة الأطفال تحديدا كانت مرتفعة واليوم ومع ارتفاع الدولار كأن الباعة يتعاملون به ما جعلهم يرفعون أسعار الألبسة عشرة أضعاف.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية زايد الطحان يؤكد أن الهلال الأحمر والجمعيات الإنسانية العاملة في مجال العمل الإغاثي والإنساني يقومان وبمعدل مرتين بالسنة بتوزيع ألبسة شتوية وصيفية على القاطنين في مراكز الإيواء والأسر المهجرة والمقيمة على أرض محافظة القنيطرة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق، ومؤكدا أن المحافظة تسعى لزيادة عدد الجمعيات الخيرية في مجال العمل الإنساني والجمعية التي ترى أنها قادرة على ذلك هي في موضع الترحيب والمحافظة ستمد لها يد العون وإبرام عقد لها مع المنظمات الدولية.

منح وتجديد أكثر من ٥٠ ألف جواز للمغتربين و٣٣٠ ألفاً داخل البلاد هذا العام

الداخلية ترفع مدة صلاحية جوازات السفر للمغتربين لست سنوات بعدما كانت لسنتين

محمد منار حميجو

أصدرت وزارة الداخلية قراراً تضمن منح المغتربين السوريين جوازات سفر لمدة ست سنوات بعدما كانت المدة سنتين فقط مشيراً إلى أنه يستثنى المغتربون الذين بحقهم إجراءات قانونية كالملاحقين قضائيا أو المتخلفين عن الخدمة الإلزامية.

ونص القرار رقم /٦٨٧/على أنه من يرد الحصول على جواز سفر يدفع ٤٠٠ دولار لمدة ست سنوات في حين تجديده بـ٢٠٠ دولار وفقاً للمرسوم التشريعي الصادر في العام الماضي.

وبحسب مصادر مختصة فإن القرار جاء ليسهل أمور المغتربين السوريين في الخارج وخصوصاً بعد المضايقات التي تلقاها بعضهم في دول الخليج ومنها على سبيل المثال الكويت موضحة أنها رحلت ١٣ مغترباً إلى سورية بحجة أن جوازاتهم مزورة رغم التأكيدات من القنصلية السورية الموجودة على الأراضي الكويتية بصحة الجوازات التي يحملونها.

وأوقفت السلطات الكويتية منذ شهرين أكثر من ٥٠ مغتربا سورياً كانوا مغادرين إلى دولة الإمارات بهدف الزيارة بحجة أن جوازاتهم مزورة رغم تأكيدات القنصلية السورية أن جوازاتهم صحيحة إلا أن الحكومة الكويتية أصرت على ترحيل ١٣ سورياً لذات التهمة.

وأشارت المصادر إلى أنه تم إصدار جوازات جديدة لهم علما أن جوازاتهم السابقة صحيحة في إشارة إلى إمكانية عودتهم إلى الكويت.

وأكدت المصادر أن هناك الكثير من الدول تحدد مدة إقامة المغتربين المقيمين على أراضيها بحسب مدة الجواز وبالتالي فإن هذا القرار جاء لتسهيل الإجراءات القانونية للمغتربين كما أنه يخفف من الأعباء المادية لهم سواء في تجديد الإقامة أو الجواز وخصوصاً أن المغترب سابقا يدفع كل سنتين ٢٠٠ دولار لتجديده في حين حالياً يدفع ٤٠٠ دولار لمن يريد جواز سفر لأول مرة لمدة ست سنوات ويجدده بـ٢٠٠ دولار لذات المدة.

ولفتت المصادر إلى أن الدولة حريصة على تسهيل كل الإجراءات للمغتربين باعتبارهم مواطنين سوريين، مشيرة إلى أن هناك الكثير من الجاليات السورية طالبت بزيادة مدة صلاحية الجوازات نتيجة المضايقات من بعض الدول وخاصة الخليجية وبعض الدول الأوروبية.

وفي الغضون كشفت أرقام إدارة الهجرة والجوازات أن عدد الجوازات التي منحت وجددت للمغتربين بلغت أكثر من ٥٠ ألف جواز خلال العام الحالي منها ٢٩ ألف جواز منحت لأول مرة و٩ آلاف تم تجديدها وأخيراً ١٢ ألف جواز تمديد لأربع سنوات.

وأكدت الأرقام أن عدد الجوازات الممنوحة والمجددة داخل البلاد بلغت أكثر من ٣٣٠ ألف جواز سفر منها أكثر من ٣٠٠ ألف جواز منحت لأول مرة ونحو ٣٠ ألفاً تم تجديدها.

وأعلنت المصادر أن عدد الفروع السورية المانحة للجوازات السفر في العالم بلغت ٢٣ فرعاً ما يشير إلى أن جواز السفر السوري من الاستحالة بمكان أن يزور باعتبار أنه لا يمنح إلا عبر السفارة أو القنصلية السورية مؤكدة أن الدولة تسعى بكل ما تملك من إمكانيات لتسهيل أمور منح جوازات السفر للمغتربين وتخفيف الأعباء المادية المترتبة على ذلك وأن صدور المرسوم التشريعي الخاص بمنح جوازات السفر لكل المغتربين يعد دليلاً واضحاً على ذلك ومن ثم صدور القرار رقم ٦٨٧ الخاص بتمديد مدة الجوازات للمغتربين لمن ليس بحقهم أي إجراء قانوني.

وبلغت إيرادات الهجرة في العام الماضي أكثر من ٥١٢ مليون دولار على حين أصدرت نحو مليون جواز سفر إضافة إلى إصدار ١٠ آلاف إقامة لأجانب يقيمون على الأراضي السورية.

الزراعي يطالب برسوم منذ عام ١٩٨٠ لرش الزيتون بالمبيدات

طرطوس - محمد حسين

أكد رئيس مجلس محافظة طرطوس المهندس ياسر ديب أنه تم قبول تبرع مجلس مدينة طرطوس بقطعة أرض لمصلحة المجلس مبيناً أنه سيتم إنشاء مدرسة خاصة في هذا العقار يعود ريعها للمجلس ولأهالي الشهداء وأبنائهم جاء ذلك خلال انعقاد الدورة الأخيرة لمجلس المحافظة التي شهدت الكثير من النقاشات والمداخلات المهمة.

حيث تساءل عضو المكتب التنفيذي طارق معلا عن قرار وزير الكهرباء بفرض تخصيص مركز تحويل كهربائي على كل الأبنية التي تزيد عن ٢٥٠٠م٢ بعد أن كان ٤٠٠٠ متر مربع الأمر الذي يسهم في زيادة أسعار العقارات وخاصة أن القرار لا يسمح بتركيب العدادات للأبنية إذا لم تكن مفرزة حتى وإن كان من يتحمل تكاليف مركز التحويل المواطن طالب الترخيص.

عضو المجلس نظير درويش طالب بضرورة تقدير الأضرار الزراعية الشتوية من مديرية الزراعة بشكل دقيق وموضوعي في حين استهجن عضو المجلس محمود الكنج طلب المصرف الزراعي تحصيل نفقات رش الزيتون بالمبيدات عن طريق الطيران لمكافحة مرض عين الطاووس التي تمت عام ١٩٨٠ في حين طالب عضو المجلس آصف نصر تزويد الوحدة الإرشادية في دير حباش بمجهر لكشف الحشرة القشرية وكذلك بإحداث دائرة عقارية في بلدة الصفصافة استثناءً من شروط المنطقة أسوة ببقية الدوائر التي تم إحداثها وإعادة افتتاح المؤسسة الاستهلاكية فيها تنفيذاً لقرار المحافظ رقم /١٢٢/ مج/١٠/١١ تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦.

متسائلاً عن مصير الاتفاق بين الحكومة والجانب الصيني حول محطة المعالجة للصرف الصحي في زاهد.

عضو المجلس يوسف ونوس طالب بالتأكيد على مدراء الدوائر التقيد بتنفيذ قرارات الحكومة وبلاغاتها بجواز إجراء عقود مع العسكريين الذين أنهوا الخدمة الاحتياطية.. وفيما يخص مكب قمامة القدموس طالب بمعالجة وضعه من أي جهة.

عضو المجلس رئيس بدور دق ناقوس الخطر فيما يخص مكب وادي الهدة فالقمامة أصبحت بمستوى الأسلاك الكهربائية وحدثت حرائق بالفعل.. متسائلاً عن أسباب عدم السماح للمهندسين الموظفين افتتاح مكاتب هندسية في حين يسمح للأطباء بفتح عيادات وهم موظفون في الدولة.

من جانب آخر انتقدت إحدى المداخلات المصاريف التي صرفت على مشفى خزنة متمنياً أن تكون صرفت على العيادات الشاملة في صافيتا باعتبارها الأهم وأخرى تساءلت عن التباين في فواتير المياه بين دورة وأخرى فمثلاً ٥٠٠ ليرة في دورة وفي دورة أخرى ٦٠٠٠ آلاف ليرة أي ١٢ ضعفاً.

عضو المكتب التنفيذي دلال محمود أكدت على التشاركية مع مجلس بلدة الصفصافة بخصوص تنفيذ سوق هال في قطاع البلدة علماً أن الأرض من أملاكها والدراسة جاهزة ويبقى التمويل من مجلس المحافظة.

وأيضاً عضو المكتب التنفيذي ميرفت عثمان تحدثت عن تقصير جمعية النقل في أرواد متسائلة عن أسباب توقيف أو عدم صرف رواتب المعلمين الوافدين من بقية المحافظات إلى طرطوس على الرغم من تحويلها... مؤكدة أن السبب تبين بعد المتابعة في الوزارة وليس في مديرية تربية طرطوس.

كما تحدثت مداخلة عن سوء صيانة الطرق المركزية فالمنفذ سابقاً أفضل من الطريق الذي تمت صيانته.

أسطوانات تأكل من وزن الغاز على حساب المواطن في درعا

درعا- الوطن

مرت أشهر الشتاء مع كل برودتها ولم تحدث اختناقات تذكر على مادة الغاز المنزلي في محافظة درعا، حيث جرى توفيرها للمواطنين بشكل جيد من قسم الغاز في فرع محروقات درعا ووفقاً للتسعيرة المحددة من اللجان المختصة وبقرار المكتب التنفيذي لمحافظة درعا مضافاً إليها أجور النقل حسب بعد كل منطقة بواقع سعر مبيع يبلغ في الصنمين ١٨٥٠ ليرة سورية وفي قراها ١٩٠٠ وفي إزرع وما حولها ١٩٥٠ وفي مدينة درعا ٢٠٠٠ ليرة وهو ما لاقى استحسان الأهالي، لكن الذي أثار حفيظة الناس في مدينة درعا مؤخراً عدم قدوم أي كميات بسيارات التوزيع المعتادة إلى الأحياء مثل الكاشف وغيره وبدء تجوال سيارات بيك آب صغيرة تبيع الأسطوانة بسعر ٢٤٠٠ ما اعتبره المواطن تلاعباً من المعتمدين لإفساح المجال للسوق السوداء باستغلال المواطن، والأمر الأهم الذي بات يلاحظه بعض المستهلكين منذ فترة هو تفاوت زمن الديمومة بين أسطوانة وأخرى، وعلى سبيل المثال منها ما يخدم وسطياً ٢٠ يوماً وأخرى لا تتعدى خدمتها بأحسن الأحوال ١٥ يوماً وهو ما يدفع للتشكيك بالوزن، وبهذا الشأن أوضحت مصادر قسم الغاز في درعا أنه تم البدء بتعبئة الأسطوانات في وحدة تعبئة الغاز المتنقلة في الصنمين بدءاً من الشهر الرابع من عام ٢٠١٤ من أجل تلبية حاجة المحافظة إلى المادة بعد أن خرجت وحدة تعبئة غرز الإلكترونية الحديثة من الخدمة، والوحدة المتنقلة هي وحدة طوارئ ليست بنفس ميزات الإلكترونية حيث لا تتعرف على وزن الأسطوانة إلا قائماً الذي يعتمد وفق تعليمات وزارة النفط والثروة المعدنية على حين إن الإلكترونية يمكنها أن تتعرف على وزن السائل الذي يملأ في الأسطوانة، وهنا تحدث الإشكالية لكون أوزان أسطوانات الغاز فارغة متفاوتة حسب بلد المنشأ، ففي حين إن الأسطوانة المصنعة محلياً في معامل وزارة الدفاع ١٤ كغ وهي تشكل ما نسبته نحو ٩٦–٩٥٪ من المتداولة في الاستهلاك فإن الأسطوانات الأخرى المصنعة خارج القطر تصل أوزانها على التوالي ١٦–١٤,٩–١٤,٦ كغ وهي لا تزيد نسبتها على ٥–٤٪ من الأسطوانات المتداولة.

وما تقدم يحول شك المواطنين إلى يقين بأن هناك أسطوانات فعلاً لا تدوم طويلاً وللأسباب المبينة سابقاً يحدث نقص في وزن الغاز السائل ضمن الأسطوانات المصنعة خارج القطر بمقدار يتراوح بين (٢٠٠٠–٩٠٠–٦٠٠) غرام، ما يعني أن المواطن يظلم في هذا الجانب، وبما أن العمل حتمي بوحدة التعبئة المتنقلة في الصنمين نتيجة الظروف السائدة فالمطلوب لإصلاف المستهلك سحب الأسطوانات التي يزيد وزنها فارغة على ١٤ كغ من التداول وخاصة أن نسبتها محدودة لا تتعدى ٥–٤٪ أي لن تشكل خللاً يذكر على صعيد وفرة الأسطوانات.

حملات مرشحي مجلس الشعب

لا تسترعي اهتمام الشارع في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

بدأت الحملات الإعلانية لمرشحي مجلس الشعب في السويداء وتوزعت الصور هنا وهناك ولكل شعاره الخاص ضمن الحملة، فمنهم من كتب (معكم قول وفعل –عم فكر مثلك بكفي انقسام –بكم نرتقي وصوتكم أمانة في عنقي –إنتو وأنا سوا –لا تعط صوتك إلا إذا أردت الأفضل) ورغم كثافة صور بعض المرشحين إلا أنها بالمجمل لم تسترع انتباه الكثيرين من المارة كما أنها لم تستوقف أحداً من المواطنين وهذا ما لمسته «الوطن» في أثناء تجوالها في الشوارع ومحاولة معرفة آراء المواطنين بالمرشحين.

هذا ولعل السمة الرئيسية التي اتسمت بها تلك الحملة هي عدم التنظيم والفوضى في توزيع الصور الإعلانية للمرشحين وكثافتها وحجم صورها ما يتناسب طردا مع القدرة المالية لكل مرشح، وخلال جولة قصيرة في شوارع المدينة يتضح للمتابع انتشار الصور الإعلانية على أبواب المحلات التجارية والمناطق الأثرية وأعمدة الكهرباء وعلى جدران محولات الكهرباء والهاتف ليتضح وبالمطلق عدم تقيد الكثيرين من المرشحين في مناطق الإعلانات التي حددها مجلس مدينة السويداء، حيث يؤكد رئيس المجلس المهندس وائل جربوع أنه تم تحديد العديد من المناطق والشوارع منها منطقة دوار المرأة العربية وطريق ضهر الجبل وساحة تشرين وضمن اللوائح الإعلانية للمؤسسة السورية للإعلان وفي مناطق لا تحجب الرؤية، مؤكداً أن لجنة خاصة بمتابعة الحملة الانتخابية ستباشر عملها في الشوارع للتأكد من وضع الصور الانتخابية في أماكنها المخصصة كما سيتم ضبط أي مخالفة وتغريم أصحابها.

التموين: بصراحة الأسعار مرتفعة

في أسبوع ٢٠٠ مخالفة ٣ منها عن السعر الزائد

حماة- محمد أحمد خبازي

مع تجاوز الدولار سقف الـ٥٠٠ ليرة مؤخراً، ارتفعت أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية، وعمد العديد من التجار إلى إغلاق محالهم كي لا يبيعوا المواطنين بسعر يعتقدون أنه سيرتفع غدا ، فيما امتنع محتكرو المتة والسكر والرز والزيوت والسمون عن البيع منتظرين حقيقة الموقف ليبيعوا المتة على سبيل المثال لا الحصر ليل السبت بـ٥٢٠ ليرة على حين كانت قبل الارتفاع الطارئ بـ٣٨٥ ليرة، والسكر بـ٣٥٠ ليرة على حين كان بـ٢٨٥ ليرة، وعلى ذلك يمكن القياس!!

وقد أكد عدد من المواطنين لـ«الوطن» أن الأسعار الأخيرة التي هبت هبوباً مريعاً قد كوتهم بلظاها، وأوقعتهم بعجز شديد، ما جعلهم غير قادرين على توفير المواد الضرورية لأسرهم.

وأكد عدد من الباعة لـ«الوطن» أن أسعار السكر والرز والطون ورب البندورة والزيوت والسمون، والمنظفات والمناديل الورقية، قد ارتفعت مؤخراً أكثر من ٢٥ ٪ بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الذي وصل إلى ٥٤٠ بسوق حماة السوداء أمس!!

ورأى المواطنون أن التلاعب بالدولار أضرهم كثيراً، فيما الجهات المعنية غير قادرة على كبح جماحه، وتوفير الحد الأدنى من أسباب العيش الكريم لهم.

فالأسعار –يقول خالد عبد المولى– قضت على كل أمل بتغيير حالنا المعيشية نحو الأفضل، في كل يوم زيادة على الأسعار، وفي كل يوم معاناة لنا، والجهات المعنية لا نسمع منها غير الكلام.

وقال وفيق النجار: أين مؤسسات التدخل الإيجابي، وأين حماية المستهلك؟

وإذا كان كل شيء مرتبط بسعر الدولار، فما الجدوى من تدخل المصرف المركزي إذا كان عاجزاً عن ضبطه وضبط المتلاعبين به كما يبرر عادة وبعد كل ارتفاع أسعار!!

وقال رامز الحسين: لجأنا إلى مؤسسات التدخل الإيجابي كما يسمونها، فلم نجد فيها المواد التي نحتاجها، والتي كثيراً ما وعدونا بها، مثل السكر الحر بـ١٧٥ ليرة للكيلو، ولا الرز ولا أي مادة من القرض الائتماني الإيراني الذي صدعوا رؤوسنا به.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة المهندس محمد أشرف باشوري، أكد لـ«الوطن» ارتفاع الأسعار، وصعوبة توفير المواد التي تحتاجها أسرته في ظل الأسعار الراهنة، وعن الرقابة ودورها اليوم قال: نشرنا دوريات حماية المستهلك في أسواق حماة، وبصراحة الأسعار مرتفعة، فالواقع فرض نفسه على المواطنين.

وقد نظمت دورياتنا منذ ١٣–٢٥ الجاري أكثر من ٢٠٠ ضبط بحق المخالفين، منها ٢٢ ضبطا لعدم الإعلان عن الأسعار، و٦ ضبوط لإنتاج خبز سيئ الصنع، و٥ لعدم تداول فواتير، و٣ للبيع بسعر زائد، ومنها ما هو متعلق بحيازة مواد منتهية الصلاحية.

وأضاف: في الحقيقة نحن نعمل ونؤدي مهامنا وواجبنا، ولكن ارتفاع الأسعار واقع مفروض.

الزراعة تخصص ٢٥٠ دونماً لإقامة منطقة صناعية

القنيطرة - الوطن

ناشدنا المعنيين قبل نحو ثماني سنوات عبر صفحات «الوطن» وتساءلنا حينها: ألا يحق لمحافظة القنيطرة أن يكون لها مدينة صناعية أو منطقة حرفية أسوة بالمحافظات الأخرى كي تساهم في تنشيط حركة الاستثمار في المحافظة، وللأسف نقولها بمرارة وحسرة إن الإجابة دائماً إعادة إنتاج لإجابات سابقة، ولم تقدم أو تؤخر شيئاً ما دام واقع الحال لم يتبدل ويتغير.

ورغم ما تم إقراره من إقامة منطقتين حرفيتين بالقنيطرة وتعاقب محافظين كثر وربما وصل عددهم لثمانية منذ عام ٢٠٠٨ وطلاسم وشيفرة تحريك وبدء العمل بإحداها بقيت عاجزة عن الحل، وفي تفاصيل سريعة نعيد طرحها لمن تناساها نقول إنه تم استملاك عقار بمساحة نحو ١٥ دونماً لإقامة منطقة حرفية في بلدة خان أرنبة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بما فيها قرار اللجنة النهائي وتم إنجاز دراسة البنى التحتية للمنطقة الحرفية من (شبكات صرف صحي– طرق– مياه هاتف– كهرباء) ويصل عدد المقاسم إلى ٦٢ على مساحة نحو ٥ دونمات، أما المنطقة الحرفية الثانية فكانت في قرية الحميدية وتقع على طريق الحميدية – الحرية ومساحتها نحو ٢,٤ هكتار والكلفة التقديرية لأعمال البنية التحتية حينها نحو خمسة ملايين ليرة أما عدد المقاسم وفق المخطط فتبلغ ٥٧ مقسماً.

واليوم تطالعنا وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتخصيص نحو ٢٥٠ دونماً لإحداث مدينة صناعية لطالما كنا نطالب بها، ولكن ما فائدة التخصيص ما دمنا لم نحرك ساكنا في موضوع المنطقة الحرفية بخان أرنبة مركز المحافظة والتي هي آمنة ١٠٠٪، وربما هذا لسان حال أبناء المحافظة الذين كانوا يطالبون قبل ذلك بإحداث سوق هال والذي لا يقل أهمية عن المدينة الصناعية وخاصة بالظروف الحالية!؟

محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر أكد أن الجهود التي تقوم بها المحافظة تنصب على محورين، محاربة الإرهاب وتثبيت أبناء المحافظة على أرضهم والاهتمام بالتنمية الزراعية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والصناعية من خلال أحداث المدينة الصناعية باعتبار الصناعة مصدراً أساسياً ومستديماً للدخل الوطني وذلك بفكرة توطين المصانع في مدن صناعية تكون بمنزلة تجمعات صناعية متكاملة تتوافر فيها جميع مقومات الصناعة من خدمات وتجهيزات أساسية وإيجاد فرص عمل للمواطنين، إضافة إلى تنمية الاستثمار الصناعي في المناطق الأقل نمواً.

المهندس شامان جمعة مدير زراعة القنيطرة أشار إلى أن المدن الصناعية غالبًا توجد على أطراف أو خارج المنطقة السكنية الرئيسية لبلدة ما لمحاولة الحد من الأثر البيئي والاجتماعي للاستخدامات الصناعية، ولذلك تم تحديد منطقة الحلس والواقعة على مدخل المحافظة وتم تخصيص نحو ٢٥٠ دونما لإحداث تلك المدينة، لافتاً إلى أن محافظة القنيطرة تعد من المناطق الخصبة للاستثمار لتنوع إنتاجها وتوافر كامل الخدمات فيها وقربها من العاصمة وخطوط المواصلات وغيرها من المميزات المشجعة.